التوجيه المعنوي للحرف القرائي

في تفسير ابن جرير الطبري (2)

إعداد: الطيب شطاب

- **قوله تعالى: ﴿غير ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾** [الفاتحة: 7]

1- وجوه القراءة:

حكي الطبري في "**غير**" وجهين من القراءة:

أولهما: بخفض الراء، وهي قراءة الجمهور، والقرأة عليها مجمعة، كما قال الطبري [1].

ثانيهما: بنصب الراء، وهي قراءة عمر، وابن مسعود، وعلي، وعبد الله بن الزبير. ورواية الخليل عن ابن كثير [2].

2- التوجيه المعنوي لهذين الوجهين:

اختلفت القرأة في تلاوة هذا الحرف تبعا للوجه الأعرابي السديد في ضبطه. ولما كان اختلاف وجوه الإعراب يوجب اختلاف المعنى، كان المصير إليه في توجيه هذا الحرف، وقد نص على ذلك ابن جرير معتذرا به على نهجه ذاك النهج في هذه الآية فقال: " وإنما اعترضنا بما اعترضنا في ذلك من بيان وجوه إعرابه- وإن كان قصدنا في هذا الكتاب الكشف عن تأويل آي القرآن- لما في اختلاف وجوه إعراب ذلك من اختلاف وجوه تأويله. فاضطرتنا الحاجة

---

[1]- جامع البيان 1/ 180

[2]- ينظر في نسبة هذا الوجه: البحر المحيط في التفسير 1/ 15

إلى كشف وجوه إعرابه، لتنكشف لطالب تأويله وجوه تأويله، على قدر اختلاف المختلفة في تأويله وقراءته"[3].

- **توجيه الجر:**

الخفض في "غير" له وجهان:

أولهما: أن يكون غير صفة للذين ونعتا لهم؛ إذ كان (الذين) مجرورا بالإضافة. لكن هذا الوجه يلزم عنه وجه في العربية غير جائز، وهو نعت المعرفة بما هو نكرة كغير، ومسوغه في هذه الآية ما نبه عليه ابن جرير بقوله: "وإنما جاز أن يكون " غير " نعتا لـ "الذين"، و"الذين" معرفة و"غير" نكرة لأن "الذين" بصلتها ليست بالمعرفة المؤقتة [4] كالأسماء التي هي أمارات بين الناس، مثل: زيد وعمرو، وما أشبه ذلك؛ وإنما هي كالنكرات المجهولات، مثل: الرجل والبعير، وما أشبه ذلك"[5].

الوجه الثاني: أن يكون "غير" مخفوضا بنية تكرير "الصراط" الذي خفض "الذين" عليها، فكأنك قلت: صراط الذين أنعمت عليهم، صراط غير المغضوب عليهم"[6].

والوجهان معناهما واحد، وإن اختلف الإعراب فيهما، كما قال ابن جرير: "من أجل أن من أنعم الله عليه فهداه لدينه الحق، فقد سلم من غضب ربه ونجا من الضلال في دينه" ، فسواء أَوُصِف القوم؛ مع وصف الله إياهم بما وصفهم به من توفيقه إياهم وهدايته لهم، وإنعامه عليهم بما أنعم الله به عليهم في دينهم، بأنهم غير مغضوب عليهم ولا هم ضالون؛ أم لم يوصفوا بذلك؛

---

[3]- جامع البيان 1/ 184

[4]- يريد بالمعرفة المؤقتة: المعرفة المحددة وهو العلم الشخصي [شاكر]

[5]- جامع البيان 1/ 181

[6]- نفسه 1/ 181

لأن الصفة الظاهرة التي وصفوا بها، قد أنبأت عنهم أنهم كذلك، وإن لم يصرح وصفهم به"[7].

ومعنى ذلك أن الذين أنعم الله عليهم بالهداية إلى الصراط المستقيم غير غاضب ربهم عليهم، وهو وصف تأكيد لما قبله، فإن المنعم عليهم بالهداية لا يكونون مغضوبا عليهم في حال.

- **توجيه النصب:**

وتوجيه النصب في غير من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن يكون صفة للهاء والميم اللتين في "عليهم" العائدة على "الذين"؛ لأنها وإن كانت مخفوضة ب "على"، فهي في محل نصب بقوله: " أنعمت "[8].

ويكون معنى الآية حينئذ: طلب الحامدين من الله تعالى أن يكونوا من المهديين إلى صراطه المستقيم، لا مغضوبا عليهم ولا ضالين، وهو زيادة في الطلب، بخلاف الجر فيه كما سلف، إذ كانت تكون كالتوكيد لما ذكر قبلها، وهو معنى قول ابن جرير: "فكأن تأويل الكلام -إذا نصبت " غير " التي مع " المغضوب عليهم"-: صراط الذين هديتهم إنعاما منك عليهم، غير مغضوب عليهم، أي لا مغضوبا عليهم ولا ضالين. فيكون النصب في ذلك حينئذ، كالنصب في " غير " في قولك: مررت بعبد الله غيرَ الكريم ولا الرشيد، فتقطع "غير الكريم" من "عبد الله"، إذ كان "عبد الله" معرفة مؤقتة، و"غير الكريم" نكرة مجهولة"[9].

---

[7]- نفسه 1/ 182

[8]- نفسه 1/ 183

[9]- نفسه 1/ 182

الوجه الثاني: أن يكون "غير" منصوبا على الاستثناء، وهو تأويل بعض نحويي البصريين "كأنه كان يرى أن معنى الذين قرأوا ذلك نصبا: اهدنا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعمت عليهم، إلا المغضوب عليهم – الذين لم تنعم عليهم في أديانهم ولم تهدهم للحق– فلا تجعلنا منهم"[10] وهو زيادة تخصيص دعائهم، بأن لا يندرجوا ضمن دائرة هذا الصنف من الناس، الذين هم بلا ريب مُخرجون بهذا الاستثناء من صنف المنعم عليهم.

الوجه الثالث: أن يكون "غير" بمعنى الجحد والنفي لا بمعنى الاستثناء، كما تقول: "ما قام أخوك ولاأبوك"، إذ غير جائز في كلام العرب وقوع استثناء يعطف عليه بجحد، وهو تأويل نحويي الكوفيين [11]. أي اجعلنا يارب على صراط المنعم عليهم، ولا تجعلنا لا من المغضوب عليهم ولا من الضالين.

3– اختيار الطبري وتوجيهه:

هذان الوجهان (الجر والنصب في غير) وإن كان لكليهما مخرج في العربية، فإن ابن جرير يختار قراءة الجر، ويعد قراءة النصب شاذة، فكره القراءة بها. وقد بنى اختياره ورفضه لقراءة النصب على مجانفتها لما أجمعت عليه الأمة، ونقل نقلا مستفيضا عنهم، فقال رحمه الله: "وإن ما شذ من القراءات عما جاءت به الأمة نقلا ظاهرا مستفيضا، فرأي للحق مخالف، وعن سبيل الله وسبيل رسوله صلى الله عليه وسلم وسبيل المسلمين متجانف. وإن كان له – لو كانت جائزا القراءة به (أي نصب غير) – في الصواب مخرج"[12].

ووجَّه قراءة الجر المختارة لديه على أن "غير" صفة للذين، أو مجرورة بالإضافة على نية تكرير المضاف، وأن التأويل الصائب في تفسير الآية هو ما

---

[10]– نفسه 1/ 183

[11]– نفسه 1/ 184

[12]– جامع البيان 1/ 182

يتفق وهذا التوجيه في الإعراب، كما سلف بيانه، قال: "والصواب من القول في تأويله وقراءته عندنا القول الأول، وهو قراءة (غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) بخفض الراء من "غير" بتأويل أنها صفة ل "أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ" ونعت لهم -لما قد قدمنا من البيان- إن شئت، وإن شئت فبتأويل تكرير"صراط" كل ذلك صواب حسن"[13].

من سورة البقرة:

- **قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصٰرِهِمْ غشٰوة ﴾ [البقرة: 6]**

1- **وجوه القراءة في تاء "غشٰوة "**

نبه ابن جرير إلى قراءتين في التاء من "غشَوة":

أولهما: نصب التاء، وهو اختيار أبان بن يزيد وأبي حيوة وابن أبي عبلة، وابن الفارسي عن حفص.[14]

ثانيهما: الرفع فيها، وهي قراءة الباقين.

2- **التوجيه المعنوي لهذين الوجهين:**

- **توجيه النصب:**

يحتمل نصب التاء في هذا الحرف وجهين من الإعراب لا يختلف بهما المعنى، وهما:

---

[13]- نفسه 1/ 184

[14]- ينظر في نسبة هذا الوجه: الكامل للهذلي 5/ 12 وعند الفراء: "وزعم المفضل أن عاصم بن أبي النجود كان ينصبها" [معاني القرآن 1/ 13]

أ- نصبها بإضمار "جعل" كأنه قال: وجعل على أبصارهم غشاوة، ثم أسقط"جعل"، إذ كان في أول الكلام ما يدل عليه [15]" وذلك نظير ما في سورة الجاثية: ﴿وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَـٰوَةً﴾ [الجاثية: 22]

ب- نصبها على إتباعها موضع السمع في قوله تعالى : ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ﴾ " إذ كان موضعه نصبا، وإن لم يكن حسنا إعادة العامل فيه على"غشاوة"، ولكن على إتباع الكلام بعضه بعضا، كما قال تعالى ذكره: ﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ ﴿١٩﴾ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ﴾ ثم قال: ﴿وَفَٰكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ﴿٢٠﴾ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ﴿٢١﴾ وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾ ﴾ [سورة الواقعة: 19-24] ، فخفض اللحم والحور[16] على العطف به على الفاكهة، إتباعا لآخر الكلام أوله. ومعلوم أن اللحم لا يطاف به ولا بالحور العين، ولكن كما قال الشاعر يصف فرسه:

علفتها تبنا وماء باردا ... حتى شتَت همَّالة عيناها [17]

ومعلوم أن الماء يشرب ولا يعلف به، ولكنه نصب ذلك على ما وصفت قبل" [18].

---

[15]- جامع البيان: 1/ 264

[16]- هذا على قراءة الجر في " حور" وهي قراءة حمزة والكسائي وأبي جعفر، وتوجيهه على نحو ماقال ابن جرير: أن يكون بإضمار ما يناسبه، اتكالا على فهم السامع إياه من سياقه. وقرأه الباقون برفعها على الابتداء، أي وعندهم حور عين ونحوه.. [ينظر: تفسير الطبري لآية الواقعة 23/ 106- وإتحاف فضلاء البشر ص: 727]

[17]- البيت مما يجهل قائله، والشاعر يصف فيه فرسه, ومعنى شتت: من شتا بموضع كذا من باب عدا: أقام به الشتاء [مختار الصحاح: مادة "شتا"] وهمالة، أي كثيرة سكب الدمع من شدة البرد. والشاهد فيه أن الماء يقدر فيه : سقيتها.

[18]- جامع البيان 1/ 264

وحاصل مسوغ النصب في هذا الحرف على هذا الوجه أن يكون بإضمار فعل يليق به، إن لم يكن جائزا وقوع الختم عليه، وذلك الفعل يفسره سياق الكلام، وإنما أضمر ليقع الكلام على نسق تناغمي يزيد النظم القرآني جمالا وحسنا، على نحو ما في الآية المسوقة والبيت الشعري، وإن كان القرآن كما قال الفراء : "والكتاب أعرب وأقوى فى الحجة من الشعر" [19].

والمعنى في كلا الوجهين أن الله تعالى أوقع الغشاوة، أي الغطاء، على أبصار الكفرة من أحبار اليهود، فلا يبصرون سبيل الهدى "فيعلموا قبح ما هم عليه من الضلالة والردى" [20]

• توجيه الرفع:

ووجه قراءة الرفع، أن الخبر عن الختم قد انتهى عند قوله تعالى: ﴿ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ﴾ وابتدئ الخبر بعده وهو : ﴿ **وَعَلَىٰٓ أَبْصٰرِهِمْ** ﴾، وذلك أن "غشوة" مبتدأ مرفوع بما قبله. ومعناه على ما روي عن ابن عباس قال:" ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ﴾ والغشاوة على أبصارهم" [21].

ولعل الفرق [22] المعنوي بين هذا الوجه ووجه النصب، هو فصل ما بين الجملة الاسمية والفعلية؛ إذ كان تقدير "جعل" يصير الجملة فعلية فتفيد التجدد، فضلا عن دلالتها على المُوقع غشاوة عليهم، وهو الله رب العزة، بخلاف الرفع فيه حيث تكون الجملة اسمية فتفيد ثبوت الغشاوة عليهم من غير الإبانة عن فاعل الغشاوة بهم..

---

[19]- معاني القرآن : 1/ 14

[20]- جامع البيان : 1/ 266

[21]- جامع البيان 1/ 263 وينظر تخريج الشيخ شاكر لهذا الأثر.

[22]- في نظر الكاتب

3- اختيار ابن جرير وتوجيهه:

اختار ابن جرير قراءة الرفع، معتبرا قراءة من قرأ بالنصب شاذة لا يصح القراءة بها، مستندا في اختياره إلى أمرين :

أحهما: اتفاق الحجة من القراء والعلماء على الشهادة بتصحيحها، وانفراد المخالف لهم في ذلك، وشذوذه عما هم على تخطئته مجمعون. وكفى بإجماع الحجة على تخطئة قراءته شاهدا على خطئها.

والثاني: أن الختم غير موصوفة به العيونُ في شيء من كتاب الله، ولا في خبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا موجود في لغة أحد من العرب. وقد قال تبارك وتعالى في سورة أخرى: (وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ) ثم قال: (وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَـٰوَةً) [الجاثية: 22] فلم يدخل البصرَ في معنى الختم. وذلك هو المعروف في كلام العرب"[23].

فبنى اختياره على أمرين تصح بهما القراءة، ويضعف ما خالفهما، وهما إجماع النقلة، وموافقة العربية. ولذلك ضعف قراءة النصب – ولو كان لها وجه صحيح في العربية- ولم يُجز القراءة بها فقال: "فلم يجز لنا، ولا لأحد من الناس، القراءة بنصب الغشاوة، لما وصفت من العلتين اللتين ذكرت، وإن كان لنصبها مخرج معروف في العربية"[24].

والله الموفق للصواب .....يتبع

---

[23]- نفسه 262-263

[24]- نفسه 1/ 263